

الهجرة الغير شرعية
والحلول – البدائل
والاثار على التنمية وفرص الاستثمار

مقدمة

ان انتقال البشر من بلد أصلي للعمل فى بلد آخر مستضيف لا يمكن اعتبارها كظاهرة جديدة، بل هى ظاهرة إنسانية طبيعية وقديمة قدم التاريخ عرفتها، وستعرفها كل الشعوب ومنها منطقة الاتحاد الأوروبي، وستستمر لفترات طويلة من الزمن، مادام هناك تباين فى الموارد وفرص العمل ووسائل وأساليب الحياة سواء على المستوى الإقليمى أو الدولى ، إضافة إلى استمرار حاجة الدول المتقدمة لاستقبال مهاجرين جدد وذلك لأسباب مختلفة ، وتبقى عملية البحث عن الأفضل من أهم العوامل المؤثرة على تيارات الهجرة وتحديد اتجاهاتها.

وفى ضوء توقيع اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية وسياسات الجوار، فمن الضرورى تعميق الحوار والتشاور بين البلدان المصدرة للعمالة والبلدان المستقبلة لها حول أسباب ودوافع الهجرة وليس فقط من باب القضاء على تيارات الهجرة غير الشرعية ، وإنما وفق رؤية شمولية واضحة المعالم تساعد فى اتخاذ إجراءات تنموية حقيقية تفتح المجال لشراكة حقيقية تأخذ بعين الاعتبار تشابك المصالح وتبادل المنافع بشكل متوازن بين الطرفين المصري والأوروبي. وفى إطار الحديث عن موضوع الهجرة، فواجب الإشارة إلى عدة حقائق ، أهمها:

- تمثل الهجرة إلى الدول المتقدمة من أجل العمل عنصراً هاماً من عناصر التخفيف من حدة البطالة ومكافحة ظاهرة الفقر والتنمية ليس على مستوى مصر فحسب وإنما المنطقة العربية ، وعند الحديث عن هجرة الشباب المصري إلى الدول الأوروبية ، فنجد أننا نتعامل مع جانب هام من جوانب علاقاتنا مع أحد أهم شركائنا وهو الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء التى يقيم بها الآلاف من أبنائنا .

- تمثل الهجرة ظاهرة صحية ومصدراً للإثراء الاقتصادى والاجتماعى والثقافى لمختلف الأطراف ، الأمر الذى يتطلب من جانب الحكومة

المصرية إدارة جيدة تقوم على تناول الظاهرة من خلال منهج شامل متكامل يعالج كافة أبعادها الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية ومن خلال التصدي لجذورها، بحيث لا يكون التركيز على بعد واحد وهو البعد الأمني ، على حساب الأبعاد الأخرى .

• أهمية وجود سياسات وطنية متجانسة ومتناسقة تأتي نتاجاً لتنسيق كامل بين كافة وزارات وأجهزة الدولة المعنية بموضوع الهجرة ، بما يمثل حافزاً لبلورة الرؤية الشاملة لسياسات الهجرة. وفي هذا السياق ، تأتي أهمية التركيز على قضايا بناء القدرات المؤسسية لتلك الوزارات والأجهزة الوطنية وتنمية مواردها البشرية.

• تشكل قضية تأهيل العمالة المصرية أهمية خاصة لخدمة أهداف التنمية، وكذلك لجعلها تتوافق مع احتياجات أسواق العمل الخارجية عامة والأوروبية خاصة ، ومن الأهمية أن يتعاون الاتحاد الأوروبي فى تحقيق هذا الهدف، بما يحقق مصلحة مشتركة للطرفين المصري والأوروبي .

• تعد قضية التحويلات أحد أهم الأبعاد التنموية للهجرة، حيث تسهم فى خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لما تمثله من مورد هام للنقد الأجنبى ، فإنه من المفيد دراسة أفضل السبل لتعزيز الاستفادة من هذه التحويلات بل وزيادتها واستثمارها فى المشروعات الإنمائية وعدم قصرها على الخدمات المباشرة .

• أهمية البعد الثقافى للهجرة وإسهامها فى تعزيز التفاهم والاحترام المتبادل بين الشعوب ، الأمر الذى يتطلب تكثيف الحوار بين الجانبين، ومحاربة التمييز والعنصرية وازدراء الأديان وحماية حقوق المهاجرين وكرامتهم ،من ثم أهمية وتوظيف الأدوات الإعلامية فى تغيير المفاهيم والصور الخاطئة عن المهاجر .

وفي ضوء الأهمية البالغة لملف الهجرة إلى الدول الأوروبية ، نجد أنه قد تنامت خلال السنوات الأخيرة ظاهرة الهجرة غير الشرعية ، فرغم مشقة هذه الهجرة وآثارها الوخيمة، سواء الموت غرقاً أو السجن.. إلا أن هناك إقبالاً كبيراً من الشباب المصري على الفرار من أرض الوطن إلى حيث المجهول، وهو فراراً من واقع بائس إرتأه الشباب على أنه خلاص طالما ضاقت بلادهم عليهم ولم يجدوا قوت يومهم.ومن هنا بات مشهد القوارب القديمة المتهاككة المكدسة بأعداد كبيرة من راغبي الهجرة مشهد يتكرر كذلك في مصر، حيث يستقل هؤلاء الشباب بعض هذه المراكب سواء للسفر بها إلى ليبيا ومن هناك إلى أوروبا أو للسفر بها إلى قبرص أو اليونان مباشرة.

وبمراجعة الواقع المعاش ، نجد أن هناك عدة عوامل أسهمت في جعل الهجرة غير الشرعية في مصر بمثابة ظاهرة مستفحلة ، ولعل أهمها ارتفاع معدلات الفقر ونسبة البطالة وعدم تواجد فرص عمل هذا من ناحية ، وغياب وجود استراتيجية قومية لمكافحة هذه الظاهرة ووضع حلولاً عملية لذلك، الأمر الذي يتطلب رؤية وخطّة واضحة لهذا الموضوع .

ويدفع تزايد أعداد الشبان المصريين الغرقى في مياه البحر الأبيض المتوسط، خلال محاولات تسلل إلى دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي، ملف "الهجرة غير الشرعية" إلى البروز على السطح من جديد، خاصة في ضوء ارتفاع أعداد الضحايا وعجز السلطات المصرية عن الحد من تلك الظاهرة.ويأتي تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان عن " هجرة شباب مصر ..فرار إلى المجهول" لبيان حجم ظاهرة الهجرة غير الشرعية عبر البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا ، أسبابها ودوافعها، آلياتها ووسائلها ، كيفية التغلب عليها ، كما يتضمن التقرير شهادات حية لأهالي بعض الضحايا من الشباب المصري.

القسم الأول : الهجرة غير الشرعية ..التعريف وحجم الظاهرة
تعرف الهجرة في علم السكان (الديموغرافيا Demographie) بأنها
الانتقال فرديا كان أم جماعيا- من موقع إلى آخر بحثا عن وضع أفضل
اجتماعيا أم اقتصاديا أم دينيا أم سياسيا. أما في علم الاجتماع فتدل على
تبدل الحالة الاجتماعية كتغيير الحرفة أو الطبقة الاجتماعية وغيرها.

وتعد الهجرة السرية أو غير القانونية أو غير الشرعية أو غير النظامية
ظاهرة عالمية موجودة في الدول المتقدمة كالولايات المتحدة والاتحاد
الأوروبي أو في الدول النامية بآسيا كدول الخليج ودول المشرق العربي،
وفي أميركا اللاتينية حيث أصبحت بعض الدول كالأرجنتين وفنزويلا
والمكسيك تشكل قبلة لمهاجرين قادمين من دول مجاورة، وفي أفريقيا حيث
الحدود الموروثة عن الاستعمار لا تشكل بتاتا بالنسبة للقبايل المجاورة
حواجز عازلة وخاصة في بعض الدول مثل ساحل العاج وأفريقيا الجنوبية
ونيجيريا.

حجم الظاهرة :

ويصعب تحديد حجم الهجرة غير الشرعية نظراً لطبيعة هذه الظاهرة،
ولكون وضع المهاجر السري يشمل أصنافا متباينة من المهاجرين فمنهم:

- الأشخاص الذين يدخلون بطريقة غير قانونية إلى دول الاستقبال ولا
يسوون وضعهم القانوني.
-
- الأشخاص الذين يدخلون دول الاستقبال بطريقة قانونية ويمكنون
هناك بعد انقضاء مدة الإقامة القانونية.
-

• الأشخاص الذين يشتغلون بطريقة غير قانونية خلال إقامة مسموح بها.

وتتضارب التقديرات بشأن الهجرة غير الشرعية، فمنظمة العمل الدولية تقدر حجم الهجرة السرية ما بين ١٠ - ١٥% من عدد المهاجرين في العالم البالغ حسب التقديرات الأخيرة للأمم المتحدة حوالي ١٨٠ مليون شخص. وحسب منظمة الهجرة الدولية فإن حجم الهجرة غير القانونية في دول الاتحاد الأوروبي يصل نحو ١.٥ مليون فرد.

وتقدر الأمم المتحدة أعداد المهاجرين غير الشرعيين إلى دول العالم المتقدم خلال السنوات العشر الأخيرة بنحو ١٥٥ مليون شخص، وتقدر الإحصاءات الدولية عدد الشبان المصريين الذين نجحوا في دخول العديد من دول الاتحاد الأوروبي خلال السنوات العشر الماضية بنحو ٤٦٠ ألف شاب، من بينهم نحو ٩٠ ألفا يقيمون في إيطاليا بشكل غير شرعي.

وقد سجلت احصائيات الأمن الإيطالية وحدها في الربع الأول من العام الحالي استقبال سواحل كالابريا ١٤ زورقا محملة بأكثر من ١٥٠٠ مهاجر غير شرعي معظمهم من المصريين ، وبلغ إجمالي عدد المهاجرين غير الشرعيين الذين دخلوا إيطاليا عام ٢٠٠٧ عن طريق البحر نحو ١٤١٩ مهاجراً ، لقي ٥٠٠ مهاجر مصرعهم في البحر المتوسط حتى الآن مقابل ٣٠٢ مهاجر فقط خلال عام ٢٠٠٦ بأكمله. وتشير الإحصائيات إلى أن عدد الشبان المصريين الذين تم ترحيلهم من دول جنوب إفريقيا خلال عام ٢٠٠٦ بلغ ٦٧٤٨ شاباً، وهناك حوالي ٨ آلاف شاب من إحدى قرى محافظات مصر يقيمون في ميلانو الإيطالية وحدها.

مراحل الهجرة: شكلت العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي مرحلة حاسمة في رسم معالم جديدة للهجرة المصرية إلى الخارج وخاصة إلى حوض المتوسط، حيث تميزت بتسجيل تدفق واسع لأنواع الهجرة من الجنوب، وهو ما يمكن تقسيمه إلى ثلاث محطات زمنية مترابطة ومتداخلة وهي:

المرحلة الأولى (قبل ١٩٨٥):

وخلال هذه المرحلة كانت الدول الأوروبية لا تزال بحاجة ماسة إلى مزيد من العمالة القادمة من الجنوب، كما أن الدول الأوروبية نفسها كانت متحكمة في حركة تدفق المهاجرين من الجنوب عبر قنوات التجمع العائلي. وأهم ما يميز هذه المرحلة أن المهاجر الجنوبي تمكن من فهم قواعد اللعبة في دول الشمال وصار يطالب بحق دخول أبنائه المدارس الحكومية وبداية بلورة الخطابات الحقوقية للمهاجر. كل هذه العناصر بدت بالنسبة للمهاجرين "القادمين" في دول الجنوب محفزة لهم للالتحاق بنظرائهم، ويبدو أن الكثير منهم استفاد من غفلة الأنظمة الأمنية الأوروبية في هذه المرحلة بالذات. وفي ذات الوقت نجد أنه كان هناك هجرة كبيرة إلى دول الخليج النفطية الأمر الذي لم يمثل عبء كبيراً على الدول الأوروبية بكم كبير من المهاجرين المصريين، حيث قدم بيركس و سنكلير تقديريهما عن حجم العمالة المصرية في الخارج لعام ١٩٧٥ بما يبلغ ٣٨٣٢٤٥ مهاجراً بنسبة ٦١%، في حين جاءت تقديرات البنك الدولي للهجرة لنفس العام بنحو ٣٥٣٣٠٠ مهاجراً، وفي عام ١٩٨٣ ظهر تقدير ثاني لبيركس و سنكلير عن الهجرة و اعتبر تعديلاً للتقرير الأول أكد أن معدل الهجرة بلغ عام ١٩٨٠ نحو ٦٩٥٦٥٠ مهاجراً، و تم تعديله ليصبح ٨٠٣ ألف ليضم زيادة عدد المهاجرين إلى العراق، أما مسح

الجهاز المركزي للتعبئة و الإحصاء في عام ١٩٨٧ فقد عدد أعداد المهاجرين المصريين بنحو ١.٩٦٤ مليون فرد .

المرحلة الثانية (١٩٨٥-١٩٩٥):

تميزت هذه المرحلة ببداية ظهور التناقضات المرتبطة بالمهاجرين الشرعيين ومزاحمتهم أبناء البلد الأصليين، وقد تزامن هذا الفعل مع إغلاق مناجم الفحم في كل من فرنسا وبلجيكا التي كانت تستوعب آنذاك أكبر عدد من المهاجرين الشرعيين. وفي مقابل هذا الوضع الاحترازي تزايدت رغبة أبناء الجنوب في الهجرة تجاه دول الشمال و خاصة في ظل انتهاء مرحلة الرواج النفطي الهائل و بروز مرحلة الانكماش الاقتصادي المتمثل في انخفاض مستويات الدخل القومي في الدول النفطية، و من ثم تناقص الطلب على العمالة الأجنبية في دول الخليج و لكن ظلت معدلات عرض العمالة على ما هو عليه ، لذا كان من الطبيعي أن تتجه هذه الزيادة إلى الهجرة بالدول الأوروبية بشراسة .

ففي ١٩ يونيو ١٩٩٥ ومع دخول "اتفاقية شنجن" الموقعة بين كل من فرنسا وألمانيا ولكسمبورج وهولندا حيز التنفيذ تم السماح بموجبها بحرية تنقل الأشخاص المنتمين إلى الفضاء الأوروبي. لكن مع دخول كل من إسبانيا والبرتغال إلى هذا الفضاء اتخذت قضية الهجرة أبعادا غير متوقعة، لاسيما بعد لجوء سلطات مدريد إلى فرض مزيد من الإجراءات الاحترازية أمام أي عملية هجرة جديدة، وذلك في محاولة لمنح مواطنيها مزيدا من الاندماج في الاتحاد الأوروبي.

في هذه المرحلة تبرز مفارقة كبيرة تتمثل في الاتفاقيات الدولية الصادرة في العام ١٩٩٠ المخصصة لـ "حماية حقوق العمال

المهاجرين وأهاليهم" والتي صادقت عليها تسع دول من الجنوب في العام ١٩٩٨. ووجه المفارقة هنا هي أن هذه الاتفاقية لم تحظ بقبول أي دولة أوروبية وهو الأمر الذي يفسر الرغبة الأوروبية في التعامل مع هذا المعطى الجديد من منظور جديد ولو تم الأمر على حساب الحقوق التي تضمنها المواثيق الدولية الداعية إلى الحق في التنقل والبحث عن غد أفضل.

المرحلة الثالثة (١٩٩٥- إلى الآن):

أخذت هذه المرحلة طابعاً أمنياً صارماً لجأت من خلاله الدول الأوروبية إلى نهج سياسة أمنية صارمة عبر تنفيذ قرارات "القانون الجديد للهجرة" والذي يستند إلى تبني إجراءات صارمة بخصوص مسألة التجمع العائلي، وإبرام اتفاقيات مع دول الجنوب حول ترحيل المهاجرين غير الشرعيين. وكرد فعل تجاه هذه السياسة بدأ ما يعرف الآن بالهجرة غير الشرعية/السرية والتي تحيل على عملية الالتحاق بالديار الأوروبية بدون وجه قانوني.

القسم الثاني: الهجرة غير الشرعية... الأسباب والدوافع

العزف على وتيرة العيش الرغيد وحلم الثراء والخلص من عسر الحياة هو ما تستعمله عموماً عصابات الهجرة غير الشرعية لاجتذاب الشباب المصري.

ويقع الشباب في دائرة المحذور من خلال اللجوء إلى سمسرة السوق ومكاتب السفريات غير القانونية ووسطاء الهجرة والفساد الإداري والجماعات الإجرامية المنظمة الذين يتقاضون من كل شاب ما يقرب من ٣٠ ألف جنيه للسفر، وتنتشر على الحدود مع ليبيا أو

فى بعض محافظات الصعيد عصابات للنصب على الشباب، وتتقاضى منهم مبالغ طائلة بدعوى توفير فرص عمل لهم فى إيطاليا أو أوروبا ثم يهربون بهذه الأموال دون أن يحاسبهم أحد...وتنتهى رحلة الشباب إما بالموت أو السجن والترحيل. ونتيجة لعدم توفر الوعي لدى هؤلاء الشباب بمخاطر الهجرة غير الشرعية يلقون حتفهم وهم فى طريقهم إلى أحد الموانئ الإيطالية حيث يتم تسفيرهم على متن مراكب قديمة ومتهالكة والنتيجة غرقهم وسط البحر المتوسط وحتى من ينجو منهم ويصل إلى إيطاليا يعتبر مخالفاً للقوانين الإيطالية، ويتم إعادته مرة أخرى إلى أرض الوطن مرحلاً مهاناً إلى بلده مرة أخرى. فالهجرة غير الشرعية أصبحت السوق السوداء للاتجار بالشباب.

وهناك طرق عديدة لتهرب المهاجرين غير الشرعيين، منها الطرق البرية عن طريق التسلل إلى ليبيا، حيث يتم تهريب المهاجرين إلى إيطاليا ومالطا وعن طريق الأردن يتم تهريب المهاجرين إلى قبرص واليونان أو تركيا.

وتؤكد الاحصائيات أن معظم الشباب الذين يهاجرون بطريقة غير شرعية من محافظات الوجه البحرى...الغربية، والمنوفية، والشرقية، والدقهلية.

وتعد محافظة الفيوم أكثر المحافظات المصرية ارتفاعاً فى نسبة هجرة أبنائها لأوروبا، فمن أكثر القرى الفيومية التى اشتهرت بسفر شبابها إلى أوروبا قرية (تطون) حيث تعد الأشهر على مستوى الجمهورية فى هجرة الشباب خاصة إيطاليا، حيث يقدر عدد أبنائها فى إيطاليا بحوالى ٦ آلاف شاب من ٤٠ ألف نسمة هم إجمالى سكان القرية، ويقال أن اسم تطون مأخوذ عن اسم أحد شوارع إيطاليا..وتطلق القرية أسماء إيطالية على المحال التجارية بها.

وقد تميزت عصابات الهجرة غير الشرعية في مصر بابتداع بعض الأساليب الخاصة بها، ومن ذلك على سبيل المثال:

*الزواج من مواطنات دول أوروبا الشرقية:

في عام ٢٠٠٤ نشط بعض الشباب المصري الراغب في الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا في الزواج من مواطنات هذه الدول حتى يتمتع بوضع قانوني مميز فور انضمام هذه الدول إلى الاتحاد ويصبح بالتالي من حق مواطنيها التنقل بحرية بين دوله ثم التمتع بجنسية هذه الدول فيما بعد. لاحظت سلطات الأمن المصرية كثرة قدوم النساء من دول أوروبا الشرقية إلى مصر بهدف الزواج من المصريين الراغبين في السفر إلى أوروبا عن طريق وسطاء تابعين لمافيا الهجرة الدولية مقابل مبلغ من المال يتراوح بين ١٥ إلى ٤٥ ألف جنيه .

لم تكن وزارة الخارجية وسلطات الأمن التي لاحظت هذا الأمر، ولكن حكومات هذه الدول نفسها تنبهت له وبدأت في اتخاذ عدة تدابير للحد منه، فراحت تغيير من قوانينها وتشريعاتها خاصة بعد انضمامها الفعلي العام الماضي إلى الاتحاد لكي تتواءم قوانين الهجرة والجنسية لديها مع بقية دول الاتحاد ولتسد الباب أمام مثل هذه الطرق التي تحاول الالتفاف والتحايل لتحقيق حلم الهجرة.

تمزيق الجوازات في صالات الترانزيت:

من الوسائل أيضا تزوير تأشيرات الدخول إلى دول أميركا اللاتينية وبعض البلدان الأفريقية من خلال النزول "ترانزيت" في مطارات الدول الأوروبية، التي ما إن يضع الشاب المصري قدمه فيها حتى يسارع بتمزيق جوازات السفر التي يحملها ويطلب اللجوء إلى هذه الدول وعدم استكمال رحلته إلى وجهته المنصوص عليها في تأشيرة السفر.

كل ذلك يتم بالتنسيق مع عصابات متخصصة في مثل هذا النوع من عمليات التزوير. غير أن سلطات الأمن في مطارات الدول الأوروبية التفتت إلى هذه الطريقة فبادرت بترحيل هؤلاء إلى بلدانهم الأصلية مرة أخرى وعدم السماح لهم بدخول أراضيها.

أسباب الهجرة:

تعتبر الهجرة غير الشرعية (أو السرية) ظاهرة عالمية موجودة في كثير من دول العالم خاصة المتقدم، لكن الهجرة إلى أوروبا أصبحت إحدى القضايا المزعجة، التي تحظى باهتمام كبير في السنوات الأخيرة، فبالرغم من تعدد الأسباب المؤدية إلى هذه الظاهرة، إلا أن الدوافع الاقتصادية تأتي في مقدمة هذه الأسباب. ويتضح ذلك من التباين الكبير في المستوى الاقتصادي بين البلدان المصدرة للمهاجرين، والتي تشهد - غالبًا - افتقاراً إلى عمليات التنمية، وقلّة فرص العمل، وانخفاض الأجور ومستويات المعيشة، وما يقابله من ارتفاع مستوى المعيشة، والحاجة إلى الأيدي

العاملية في الدول المستقبلة للمهاجرين، فالفوارق الاقتصادية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، وتدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية في العديد من مناطق الجنوب بعد أن تعثرت مشاريع التنمية، ويزداد البؤس، وتتواجد أنظمة ديكتاتورية، وتوجد قضايا أقليات ونزاعات إقليمية، إلى جانب انتشار الفقر والبطالة وحدوث الكثير من الكوارث الطبيعية المتمثلة في الزلازل والفيضانات والجفاف.

أما بالنسبة لأسباب هجرة المصريين، فتتضافر عدة عوامل جاعلة الهجرة الغير شرعية للشباب المصري بمثابة ظاهرة، ولعل أهمها ارتفاع مستويات الفقر وتدهور الأوضاع الاقتصادية وتفشي البطالة وعدم توافر فرص عمل، فقد زادت نسبة البطالة خلال الأعوام الماضية، حيث وصلت إلى ١٠% عام ٢٠٠٢، وفي عام ٢٠٠٣ زادت النسبة إلى ١٠.٧%، وزادت هذا العام إلى أكثر من ١١%، لذلك نجد الشباب يتجه إلى الهجرة غير الشرعية، و فقدان الشباب الأمل في إيجاد فرص العمل سواء في تخصصاتهم أو حتى في غيرها التي أصبح البحث عنها كالحلم الذي يلوح من بعيد ولا يستطيع احد تداركه.

فاستمرار الحكومة في سياسة الإعتماد على القطاع الخاص فقط لتوفير فرص عمل للشباب يؤدي إلى تفاقم كارثة البطالة التي تدفع الشباب إلى الإنتحار الجماعي في البحر المتوسط، فقد تم إلغاء تعيين الخريجين منذ عام ١٩٨٤ سواء الحاصلين على المؤهلات المتوسطة أو خريجي الجامعات الذين يمثلون الشريحة الأكبر من المهاجرين المصريين إلى أوروبا. وترجع تقارير الأمم المتحدة أسباب الهجرة الجماعية غير الشرعية إلى "ازدياد أعداد الشباب في دول العالم الثالث وتناقص فرص العمل، إضافة إلى زيادة حدة الفوارق بين الدول الغنية والفقيرة، كما ازداد الوعي بهذه الفوارق وأصبح السفر متاحا للجميع بسبب التقدم الذي حدث في الاتصالات الدولية ووسائل السفر، في الوقت الذي تقلصت فيه منافذ الهجرة الشرعية".

القسم الثالث : هجرة شباب مصر حالات نموذجية

وفي ضوء ما سبق ، ارتأت المنظمة المصرية أنه من الضروري التقرب أكثر من الواقع الملموس وذلك من خلال الاستماع إلى شهادات حية لضحايا الهجرة عبر الشرعية وذويهم ، وعليه قامت المنظمة بإرسال بعثات لتقصي الحقائق لمحافظات مصرية مختلفة شهدت وقائع لحالات مأساوية لهجرة شباب مصر بطرق غير شرعية ، وفيما يلي عرضاً لهذه الحالات :

أولاً: محافظة الدقهلية

قامت بعثة المنظمة المصرية بالتنقل بين ثلاث قرى هي قرية دملاش مركز بلقاس ، و قرية ميت زنقر و قرية كفور العرب مركز طلخا .

وكانت البداية قرية دملاش وتتبع مركز بلقاس وتبعد عن مدينة المنصورة بحوالي ٢٠ كيلو متراً ، و يبلغ عدد سكانها حوالي ٢٠ ألف نسمة، وأغلبية سكانها يعملون بالزراعة، ولكن معظمهم يعملون بأجر ولا يملكون أراضي زراعية، ويتدني مستوى المعيشة للفرد حيث يصل لحد الفقر ، أما بالنسبة للمستوى التعليمي فأكثر الشباب يصلون إلى التعليم المتوسط .

وفي ضوء تدني المستوى المعيشي وعدم توافر فرص عمل ، نجد أن قرية دملاش اشتهرت بأنها "طاردة" للشباب الذي حاولوا السفر عن طريق الهجرة الغير شرعية، حيث أن معظمهم يعملون في مدينة دمياط السياحية لعدم وجود فرص عمل بالقرية أو بالقرى المجاورة، حيث يعملون بمجال ورش النجارة ، ويتراوح الأجر اليومي للفرد ٢٠-٣٠ جنيه في اليوم .

وتوصلت بعثة المنظمة إلى معلومة مفادها أنه مع بداية عام ٢٠٠٣ تعرف هؤلاء الشباب على شخص يدعى "حسن علي سليمان" من عزبة البرج بدمياط وهو أحد أعضاء عصابات مافيا التهريب ، حيث اتفق مع بعض شباب القرية على أنه سوف يقوم بتسفيرهم إلى اليونان بطرق غير شرعية مقابل سداد مبلغ مالي قدره ٢٥ ألف جنيه لكل فرد ، وبعد أن يتقاضى السمسار عمولته يتم الاتفاق بعد ذلك بينهم على خطة السفر من خلال الاتصال بهم تليفونيا، ونقطة الانطلاق من ميناء الإسكندرية للاستعداد للسفر إلا أنهم بعد ذلك يعودوا إلى قراهم دون إتمام عملية التهريب ، وتكرر هذا الوضع أكثر من ٥ مرات . بتاريخ ١٧/١/٢٠٠٤ اتصل السمسار بالشباب وطلب منهم التوجه إلى ميناء الإسكندرية وأخبرهم بأنه سيتم نقلهم في رحلتهم عبر استقلال إحدى مراكب الصيد تحمل اسم (أسعد الكريم " برقم "٤١٠") وقائدها الرئيس / علاء الجندي، غير أنه بعد مرور حوالي ٢٠ يوماً من تاريخ سفر الشباب ، نما إلى علم أسرهم معلومات تفيد بأنه تم إلقاء القبض على أبناءهم وتم احتجازهم بسجن " طاجورة " الليبي ، وتقدمت أسرهم ببلاغات إلى وزارة الخارجية و السفارة الليبية و سفارة إيطاليا لإجلاء مصير أبناءهم ، غير أنه حتى لم يستدل عليهم.

وفيما بعض الحالات النموذجية التي تقابلت معهم بعثة المنظمة المصرية:

الحالة الأولى : محمد السيد محمد سيد إبراهيم (٣٠) سنة متزوج ، حاصل على دبلوم زراعة ، مقيم بمنزل والده وله ثلاث شقيقات و ثلاث أشقاء لا يعملون .

وتقابلت البعثة مع شقيقه ويدعى عمرو ويبلغ من العمر ٢٧ سنة ولا يعمل وجاء على لسانه "محمد أخويا كان بيشتغل في دمياط في ورش النجارة و هناك أتعرف علي واحد من عزبة البرج و قاله انه يقدر يسفره اليونان أو أي دولة أوروبية،فوافق محمد و طلب منه الشخص ده مبلغ ٢٥

ألف جنيهه مقابل السفر، وباع أخويا صيغة مراته و استلف من ناس قريبننا فلوس، و كمل المبلغ المطلوب على أساس أنه يطلع بره و بعد كده يبقى يردهم لما يجي، و في يوم ٢٠٠٤/١/١٧ سافر محمد عن طريق مركب صيد في البحر هينقلهم من الإسكندرية لغاية اليونان ، و بعدها مسمعناش أي أخبار عنه و بعد ٢٠ يوم من سفره و كان معاه شباب تانيين".

ويستكمل عمرو قانلا "روحنا بعد كده جميع السفارات الأوروبية ووزارة الخارجية نسال عنهم و بعدها بكام شهر عرفنا من واحد مصري من البحيرة إن محمد هو ومجموعة من زملائه محتجزين بسجن طاجورة بلبيبا، و لما سألنا في وزارة الخارجية والسفارة الليبية ومحدث دننا على أي معلومات لغاية دلوقتي.

وباع أخويا صيغة مراته و استلف من ناس قريبننا فلوس، و كمل المبلغ المطلوب على أساس أنه يطلع بره و بعد كده يبقى يردهم لما يجي الحالة الثانية : أشرف محمد الدمرداش عمار (٣٢) سنة متزوج و لديه أربعة أبناء بنات ، حاصل على دبلوم زراعة ، و مقيم مع والده بالمنزل تقابل مندوب المنظمة المصرية مع زوجته هديات فتحي السيد وأخبرته بالتالي "أنا متزوجة أشرف من حوالي ١٠ سنوات و أنجبت منه أربعة بنات و معدناش أرض زراعية علشان نشغل فيها و عشان كده اضطر إلى السفر علشان يشتغل في دمياط بورشة نجارة بس الأجر مكانش بيكفي حتى مصاريفه ، و هناك أتعرف على واحد قالوا انه مستعد يسفره وأصحابه إلى اليونان مقابل ٢٥ ألف جنيه لكل واحد و جالي و طلب مني الصيغة علشان يبعها و استلف علشان يكمل الفلوس من ناس تينين، و في يوم ٢٠٠٤/١/١٧ الراجل كلمه علشان يسافر عن طريق مركب في البحر و بعد كده سمعنا أنهم محتجزين بسجن في ليبيا و منعرفش عنه أي حاجة " .

معندناش أرض زراعية علشان نشتغل فيها و عشان كده اضطر إلى السفر و جالي و طلب مني الصيغة علشان يبعها و استلف علشان يكمل الفلوس من ناس تني.

الحالة الثالثة : وليد شـيبوب الحسانين (٢٧) سنة فلاح ، أعزب ، له أربعة شقيقات و الده مريض ، و قعيد ، وهو العائل الوحيد لأسرته .

تقابلت بعثة المنظمة المصرية مع والدته السيدة فادية محمد السيد و التي قالت " إن وليد ابني كانت ظروفه و حشه لأنه مسئول في رقبته أربع بنات على وش جواز ، ووالده مريض و البلد مفيهاش شغل و حتى لو فيه هيبقى بأجر قليل ميكفيش قوت اليوم لما لقي فرصة للسفر لإيطاليا ساعدناه وبيعنا الذهب اللي معانا و استلفنا فلوس علشانه و مكناش نعرف أن السفر عن طريق البحر خطر عليه ، و بعد كده لما سافر و كان معاه شباب تانيين ماسعناش عنهم حاجة إلا أنهم محبوسين في سجن في ليبيا و فيه ناس هنا من البلد ولادهم برضوا كانوا مع ابني راحوا سألوا في سفارة ليبيا ووزارة الخارجية و معرفوش حاجة لغاية دلوقتى " .

ظروفه و حشه لأنه مسئول في رقبته أربع بنات على وش جواز ، ووالده مريض و البلد مفيهاش شغل و حتى لو فيه هيبقى بأجر قليل ميكفيش قوت اليوم لما لقي فرصة للسفر لإيطاليا ساعدناه وبيعنا الذهب اللي معانا و استلفنا فلوس علشانه

والمحطة الثانية : قرية كفور العرب – مركز طلخا- محافظة الدقهلية
عند نزول القرية وجدنا جواً من الحزن والأسى يخيم على القرية حزناً على
الفقيد الذي تم دفن جثمانه هذا اليوم ٢٠٠٧/١١/١٢ و الذي كان معه
حوالي سبعة من أبناء القرية إلا أنهم تم احتجازهم بمركز بايطاليا تابع لهيئة
الصليب الأحمر .

الحالة الأولى : محمد طلبة عبد الرحيم عبد المطلب (١٩) سنة
أعزب ، حاصل على دبلوم زراعة و هو الأخ الوحيد لأربع شقيقات، كما أنه
كان العائل الوحيد للأسرة ، وصل جثمان محمد في حالة من التحلل و
التعفن، حيث وصل بعد مرور ١٦ يوماً من تاريخ وفاته و دون وضعه في
ثلاجة الموتى هذا على النحو الذي وصفه الأقارب ، محمد من أسرة بسيطة
دخلها محدود حيث أن والده عامل بسيط يقوم باستئجار كاتين خاص بنادي
الشباب ، كما أنه يمتلك بضعة قراريط قام ببيعها لكي يسافر محمد إلا انه
بدلاً من تحقيق الثروة الحلم الذي راود جميع أفراد أسرته لقي حتفه على
السواحل الإيطالية .

الحالة الثانية : مسعد بدر عبد السميع السيد (٢٦ سنة)
عامل ، أعزب ، والده متوفى وله أربعة أخوة و بنت ووالدته ربة منزل ، و
المذكور هو عائلهم الوحيد ، و عندما التقى مندوب المنظمة بأسرة المذكور،
تبين أن الحالة الاجتماعية للأسرة سيئة وأحد أشقائه مصاب بمرض مزمن،
وبحاجة إلى تكاليف علاج باهظة، ودخله كعامل لا يفي باحتياجات الأسرة .
فكر المذكور في السفر و عليه قام ببيع الأرض التي تمتلكها الأسرة، و هي
عبارة عن بضعة قراريط تم بيعها مقابل مبلغ ٢٥ ألف جنيه وهو قيمة
المقابل المادي للسفر، وسافر بالفعل وعند وصوله لشواطئ ايطاليا تم
القبض عليه، وهو محتجز الآن بمركز الإيواء التابع للصليب الأحمر
بايطاليا .

الحالة الثالثة: عوض عوض بركات (٢٥ سنة)

حاصل على دبلوم ، والده متوفي ووالدته ربة منزل، وهي سيدة مسنة تعاني من العديد من الأمراض، ولديه ثلاثة أخوة ذكور بينهم أخ مريض بالسكر ولا يستطيع العمل، واثنان بنات ، وكل ما تملكه الأسرة خمسة قراريط قام ببيعهم لكي يتمكن من السفر أملاً في تحسين ظروف الأسرة، وبالفعل استقل مركب متجهاً إلى إيطاليا إلا أنه شاهد العديد من الويلات وهو في طريقه، وأنقذته العناية الإلهية من الموت وعقب وصوله تم إلقاء القبض عليه ، وهو محتجز بمركز الإيواء التابع للصليب الأحمر الآن .

ثانياً : محافظة الفيوم

توجهت بعثة المنظمة إلى قرية شدموة التابعة لمحافظة الفيوم، والتي يبلغ عدد سكانها حوالي ثلاثة آلاف نسمة بينهم ٣٠٠ فرداً مقيمون بإيطاليا ، توفي ٧ منهم أثناء السفر. كما انتقلت البعثة إلى قرية تطون والتي يبلغ عدد سكانها ٧٠ ألف نسمة بينهم ١٢ ألف فرداً مقيمين بإيطاليا، وقد توفي ٨ أفراد أثناء محاولتهم ، ويوجد ما يزيد عن ٢٠ فرداً في عداد المفقودين . وفيما بعض الحالات النموذجية التي تقابلت معهم بعثة المنظمة المصرية:

الحالة الأولى : عمرو محمد أحمد (٢٥ سنة) ، حاصل على بكالوريوس تجارة .

" سافرت لليبيا علشان اطلع منها لايطاليا وفيه واحد اتفق معايا أنه يأخذ ٢٠ ألف جنيه ويسفرني وهناك المسئول عن المركب لما حس أن العدد كبير قالنا مش هاسفركم ،وبعديها بكام يوم اتصل بينا الراجل اللي هاسفرنا وقالنا فيه يخت كبير هسافر عليه، ورحنا وكنا حوالي ٦١ فرداً وكان

ساعتها وقت الفطار في رمضان وجت علينا مركب فيبر ماتور ورا وركب عليه ناس عاملين زي بتوع المافيا، وركبنا المركب وبعد حوالي أربع ساعات جات علينا موجة عالية اتصل السواق بالراجل اللي مهربنا علشان يرجع لكنه رفض وقاله يكمل ويخف المركب شوية والمية بدأت تدخل المركب فقلنا للسواق وهو مصري يرجع بينا لليبيا ورجعنا بعدها بخمس أيام بعولنا ثاني وكان جاي المرة دي بنات مغاربة معانا كن حوالي ٢١٣ بنت، ولما المركب وصلت الشط أتعلقت في صخرة، وجات الشرطة الليبية وحوطت المكان، واتمسكنا وقبضوا علينا وحجزونا بسجن جنزور الليبي، المصريين لوحدهم والمغاربة لوحدهم وخذوا الجوازات بتاعتنا، وعاملونا وحش بالضرب والإهانة وعملنا اضراب في السجن وودونا لبغازي، وطلبنا السفير المصري وجالنا، ورجعنا مصر على مجموعات وفيه ناس هربت وقعدنا على الحدود في البرد مستنين أي أتوبيس يخذنا ويعدينا لمصر، ووقف لنا أتوبيس وقالنا هاخذ من كل واحد ٥٠ دينار، ولما وصلنا الجمرک المصري حجزونا هناك، وقعدوا يسألونا عن سبب سفرنا ويتحروا عنا، وفي الآخر أدونا كروت الترحيل ووصلنا.

الحالة الثانية : مصطفى محمود عبد الحليم أبو حامد (٤٠ عاماً)، متزوج ولديه خمسة أولاد.

" أنا ليا قرايب كتير في ايطاليا شغالين هناك والسبب اللي خلاتنا أسافر ظروف المعيشة الصعبة وأنا سواق وداخلي مش مكافي أنا سافرت سنة ٢٠٠٣ عن طريق ليبيا أتعرفت هناك على واحد سمسار ركبنا زورق مطاطي وكنا حوالي ٣٢ واحد قبل ما نتطلع عرفنا أن فية اتنين توانسا هما اللي بيسوقوا المركب السمسار أدالهم جهاز لاسلكي وعرفهم أزاي يستخدموه والمركب عطل بينا ثاني يوم وإحنا في البحر وقعد المركب يرجع لواحدة لليبيا ولما عطل الماتور رمينا كل الحمول اللي على المركب زي براميل البنزين والكل والمية ورجعنا للسواحل الليبية والسلطات الليبية مسكتنا وحبسونا في سجن هناك وضربونا وبهدلونا آخر بهدلة وخذوا

فلوسنا ولما رجعنا مصر بعد ٢٧ يوم دخلونا على أمن الدولة ومباحث الأموال قعدنا يومين وبعدين سابونا والسلطات الليبية مسكتنا وحبسونا في سجن هناك وضربونا وبهدلونا أر بهدلة وخدوا فلوسنا ولما رجعنا مصر بعد ٢٧ يوم دخلونا على أمن الدولة.

الحالة الرابعة : سليمان عبد السلام (٤٠ سنة) ، متزوج ولديه ٤ أولاد " أنا سافرت عن طريق ليبيا عن طريق سمسار ركبنا مركب صغير وكنا حوالي ١٠٠ واحد وبعد ما وصلنا هربنا في المزارع لغاية ما ركبنا أتوبيس وهناك في محطة سشيليا أتقبض علينا، وعاملونا كويس وبعد ما حققوا معانا وأدونا السجن مجهز بسرير وسلمونا هدموم وأدوات شخصية، وقعدنا في السجن ١٨ يوم وبعد كدا رحلونا في طائرة على مصر".

ثالثاً : محافظة الشرقية

قامت المنظمة بإيفاد بعثة تقصي حقائق لمحافظة الشرقية حيث يوجد العديد من الضحايا هناك وانتقلت البعثة إلى ٣ قرى هي السعديين وميت سهيل وبني هلال وتتبع مركز منيا القمح ، وفيما بعض الحالات النموذجية التي تقابلت معهم بعثة المنظمة المصرية:

الحالة الأولى : طارق عبد النبي (٢٤ سنة) ، نجار مسلح ، أعزب ، ويعمل باليومية وتتراوح ما بين ١٥-٢٠ جنيه ، وحاول السفر بالطرق الغير شرعية، لأن السفر بالطريق الشرعي يتكلف حوالي ١٠٠ ألف جنيه .

وقد تقابلت البعثة مع شقيقه والذي أفاد بقوله "سافر أخويا مع اتنين شباب من البلد وطلع من هنا على الإسكندرية قبل العيد الصغير بتلات أيام ، وقبل ما يسافر قام هو وواحد تاني اسمه عيد عبد المنعم بدفع مبلغ عشر آلاف

جنيه لواحد اسمه محمد أبو سويلم في قرية دهمشة في مركز مشتول السوق، وبعد ماركو المركب بتلات أيام اتصل بيا صاحب المركب وقالي أن ما دفعتش باقي الفلوس هنرمي أخوكي في البحر، قمت أنا قتلته إن أخويا قالي أنه دفع خمس الاف جنية والباقي هيسددة من ابن عمه لما يوصل قام قالي أنا معرفش حد أنا عايز باقي الفلوس وبعد عشر دقائق جالي تليفون بيقولي اتصل بالرقم ده قمت اتصلت بالرقم لقيت أخويا رد عليا وبيقولي أدفعلي الفلوس اللي هما عايزنها بسرعة علشان هما هنا بيعذبوني وهيرموا عليا مائة نار وهيرموني في البحر وأنا بكلمك دلوقتي والمطوة على رقبتي، وبعد كده جالنا مندوب منهم يأخذ الفلوس وجه في عربية ملاكي الإسكندرية وأخذ منا ١٥ ألف جنية وبعد كده ما عرفناش أي حاجة عنده لحد ما اتصلوا بينا وقالونا أن المركب غرقت وربنا يسترها ومنعرفش مين مات ومين عايش لغايت ما لقينا اسمه في الجرايد وعرفنا أنه مات واستلمنا الجثة".

أدفعلي الفلوس اللي هما عايزنها بسرعة علشان هما هنا بيعذبوني و هيرموا عليا مائة نار وهيرموني في البحر وأنا بكلمك دلوقتي والمطوة على رقبتي.

كما روى المذكور تفاصيل ضحية أخرى من ضحايا الهجرة الغير شرعية وهو ابن عمه ويدعى عبد الغفار عبد الحميد ابراهيم " اللي حصل أن ابن عمي سافر مع اثنين من البلد للإسكندرية قبل العيد بتلات أيام ، وقعدو في فندق في اسكندرية، وبعد العيد ركبوا المركب وبعد أربع ايام من ركبهم اتصلوا بينا بالتليفون وقالونا الحقونا طقم المركب بيهددونا بالمطاوي ومية النار والسلاح علشان الفلوس وحاولوا توصلوا الفلوس لاسكندرية قبل الساعة ١٢ بالليل علشان الفلوس لو ماوصلتش هيرمونا في البحر، وتاتي يوم اتصل بينا واحد من المركب وقالنا أن فيه مندوب هيوصل لينا و يأخذ الفلوس، وجالنا المندوب يأخذ الفلوس وجه في عربية ملاكي الاسكندرية ومعرفناش عنده حاجة بعد كده، وعرفنا أن فيه واحد اسمه ابراهيم سعد هو الراس الكبيرة وهو اللي يعرف كل اللي سافروا على المركب ، وأنه على اتصال بالمافيا الايطالية وعرفنا كمان أن صاحب المراكب واحد اسمه القبطان ياسر وأن ليه مراكب تانية في الغردقة

وعرفنا أن قبطان المركب اللّي كانوا فيه اسمه سيد غزال وشهرته حمام".

الحالة الثانية : إبراهيم محمد السيد يوسف (١٩ سنة)، فلاح وتقابلت البعثة مع شقيقه محمد والذي روى التفاصيل التالية : " اخويا سافر علشان البطالة ومفيش مصدر للرزق لينا والاسرة فقيرة ومفيش مصدر ناكل منه، واخويا سافر مع كذا شاب من القرية وطلعوا على اسكندرية ومنها لايطاليا وهما سافروا بالطريقة دي علشان احنا مانقدرش على السفر الشرعي، وكمان مافيش فيز أو عقود عمل بايطاليا وعلشان ايطاليا البلد الاوروبي الوحيد اللّي ما بيطردوش حد منها، واحنا كنا عرفين إن السفر غير شرعي بس نعمل ايه واللّي سفره واحد اسمه جمال البوستاتي من شبر النخلة ببليبس وخذ منا ٣٢ الف جنيه دفعة واحدة، واحنا عرفنا إن السلطات الايطالية قبضت على جمال ده هو ومراته، ومش متاكدين اذا كان صح ولا غلط، وعرفنا أن الشباب اتهددوا من صاحب المركب جوة المية، وأنه ساب المركب وأخذ قارب صغير وراح على الشاطئ الايطالي، ومن ساعة ما الشباب مشيوا ما عرفناش عنهم حاجة، إلا لما قرينا أن المركب غرق بالشباب ومنهم رضا واستلمنا الجثة في المطار ".
وهما سافروا بالطريقة دي علشان احنا مانقدرش على السفر الشرعي

الحالة الثالثة : ربيع ابراهيم السيد

وقد تقابلت البعثة مع شقيقة حيث أفاد "سبب تفكير أي شاب في السفر لايطاليا هو البطالة مفيش أي فرص عمل لاي حد، ولو كان فيه فرصة عمل بيكون مرتبه ١٥٠ جنيه يعملوا ايه لعيله فيها ١٢ فرد، والسبب الثاني الثراء الباهظ للشباب اللّي سافروا قبل كده لايطاليا، واخويا لجااء للسفر بالطريقة دي لأن السفر الشرعي يكلف ١٠٠ الف جنيه نجيبهم منين، واخويا اتفق مع ناس من بني هلال انهم يسفروه وخذوا منه ٢٥ الف جنيه، وركب ميكروباص من هنا على ليبيا ومن ليبيا هيطلعوه على ايطاليا، ولما يوصل ندفعلهم ١٠ الاف جنيه ويسلمونا وصل أمانة كنا ماضيين عليه، واحنا بعنا أرضنا واستلفنا فلوس علشان نكمل المبلغ، ومن ساعة ما طلع من هنا مش عارفين اذا كان وصل ايطاليا ولا مات ولا اتقبض عليه".

واحنا بعنا أرضنا واستلفنا فلوس علشان نكمل المبلغ، ومن ساعة ما طلع من هنا مش عارفين إذا كان وصل ايطاليا ولا مات ولا اتقبض عليه.

القسم الرابع : الهجرة غير الشرعية ...آليات المواجهة:-.

في ضوء ارتفاع أعداد الشباب المصري المهاجر بطرق غير شرعية والنتائج السلبية المترتبة على ذلك متمثلة في الخسائر المعنوية والمادية ، من حيث خسارة الأموال، والتعرض لمهانة الاعتقال والحبس والترحيل بل وتؤدي ربما إلى الموت ، فإن المنظمة المصرية تطالب الحكومة وبالتحديد وزارة القوى العاملة والهجرة بإعداد خطة استراتيجية ثلاثية الأبعاد أمنية وقانونية وإعلامية للتعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية، ووقف نزيف ضياع مستقبل آلاف الشباب باعتبارهم ثروة بشرية قومية، وفيما يلي بياناً بأهم عناصر هذه الاستراتيجية :

• تتولى وزارة القوى العاملة والهجرة بالتنسيق مع الوزارات والهيئات المعنية إعداد العمالة المطلوبة والمناسبة لسوق العمل الاوروبى من خلال معرفة متطلبات الدول الأوروبية من الخبرات اللازمة لسد النقص في الكفاءات والقطاعات المطلوب عمالة لها.

٢- تقنين أوضاع المصريين المهاجرين هجرة غير شرعية بقدر ما تسمح به ظروف الدول المستقبلة وبما يخدم الأوضاع الاقتصادية لكل من دول المهجر ودول المنشأ، ومن خلال آليات تعاون فني وأمنى وقضائي وتشريعي ، وفي إطار الاحترام الكامل لحقوق المهاجرين .

٣- توسيع دائرة الاتفاقيات الثنائية والإقليمية بين مصر ودول الإتحاد الأوروبي والسعي للوصول إلى أفضل الأطر التي تسهم في استقرار أسواق العمل والهجرة في الدول الأوروبية. وفي هذا الإطار فإنه ينبغي على وزارة القوى العاملة والهجرة في مصر توقيع اتفاقيات مع الدول الأوروبية لتنظيم

الهجرة الشرعية بعيداً عن السماسرة والوسطاء الذين كانوا يقدمون عقود عمل وهمية للعمال دون أي ضمانات لحقوقهم.

٤- تشديد الحراسة على الحدود البرية والبحرية لمواجهة جماعات الهجرة غير الشرعية على الحدود وبناء معسكرات احتجاز للمهاجرين على السواحل حتى يبيت في أمرهم إما بالعودة إلى بلدانهم أو بالسماح لهم بالعبور.

٥- ضرورة التعاون المشترك بين وزارة الهجرة والعاملة ووزارة الإعلام المصرية لتنفيذ مشروع حملة قومية إعلامية لتوعية الشباب المصري بمخاطر الهجرة غير الشرعية بهدف الحد من ظهور حالات الهجرة غير الشرعية وتقليل مخاطرها والتأثير بصورة إيجابية على اختيارات الشباب المصري لفرص الهجرة وتحقيق فهم أفضل لحقائق الهجرة، وكذلك ضرورة توفير قاعدة معلوماتية عن أعداد المصريين المهاجرين بطرق غير شرعية، وتزويد جميع الجهات الرسمية وغير الرسمية بهذه البيانات.

٦- ضرورة قيام الحكومة بتوفير نقص احتياجات الشباب من فرص العمل التي هي الهدف الأساسي وراء هجرتهم للخارج، والتي تعد أيضاً أبسط حقوقهم في الحياة وكفلته لهم كافة الحقوق والمواثيق الإنسانية، وكذلك القطاع الخاص عليه دور رئيسي بتوسيع الاستثمار داخل مصر بدلاً من الاستثمار خارجها.

٧- نظراً لمعاناة دول جنوب وشرق البحر المتوسط من الهجرة غير الشرعية كدول عبور ودول إقامة غير شرعية، شأنها شأن الدول الأوروبية، فمن الضروري التعاون كشركاء متكاملين، للتعاطي المجدي مع الهجرة غير الشرعية، عبر تعزيز آليات مكافحة عصابات وشبكات تهريب المهاجرين بجهود أمنية مشتركة بين الدول المعنية.

ونهاية ، تدعو المنظمة المصرية الحكومة إلى تنظيم مؤتمر قومي بالتعاون مع الدول الأوروبية المستقبلية للعمالة المصرية، وذلك بمشاركة وزارة الهجرة والقوى العاملة ووزارة الداخلية والإعلام وكافة الوزارات المعنية بموضوع الهجرة، وكذلك إشراك مؤسسات المجتمع المدني المحلية والدولية ذات الخبرة في المجال، بهدف مناقشة كافة القضايا والموضوعات المرتبطة بموضوع الهجرة سواء كانت شرعية أو غير شرعية .